ب – الصنف الثاني من الحجج لـه طابع منهجي عام، ويـشمل ثلاث حجج فرعية لدحض نظرية العوامل:

1 - رفض النحاة لبعض الأساليب المسموعة من فحول الشعراء.

2 - التشريع لأساليب غير مسموعة.

3 - افتراض عناصر لغوية غير موجودة في اللّفظ.

ويمكن أن نتبين مدى وجاهة هذه الافتراضات بفحصها في ضوء الخصائص العامة للمنوال كما ضبطناها في قسم الجملة [1].

ج – أما الصنف الثالث فيتضمّن بعض المباحث النحوية الفرعية الدقيقة التي تتقاطع مع بعض المسائل النّحوية التي أثرناها في نهاية ما سميناه "الحجج اللّغوية". ولا ندري في هذا المستوى من البحث إن كانت تختلط بالقضايا السابقة، بحيث لا تقتضي تناولا خاصّا لها أم تقتضي عكس ذلك.

4 - الاستدلال على أن علامات الإعراب من ثوابت المضمون لا من ثوابت التعبير

بعد ترجمة أقوال المحدثين وفق إحداثيات هذا العمل أصبح من الممكن اتخاذها منطلقا لتقييم هذا الجانب من المنوال النحوي العرب. ونبدأ بالجانب اللّغوي لنحاول البتّ في الخلاف الملاحظ بين القدامى والمحدثين في شأن علامات الإعراب أهي من ثواب المضمون أم من ثوابت التعبير. وقد لاحظنا أن جميع المحدثين اتّفقوا على أن بعض حركات الإعراب من عناصر التعبير بمن فيهم المحدثون الذي راموا دراسة علامات الإعراب باعتبارها تشير إلى معان. وهو يعني أن القدماء لم يراعوا تضامن وظيفي السيمائية عند تعيين بعض عناصر المضمون على الأقلّ.

---

1 انظر في هذا العمل القسم الثاني الفقرة 3.2.